

دور الجامعات في التنمية الاقتصادية المستدامة
في محوري: المسؤولية الاجتماعية للجامعات & الجامعات اتجاه المجتمع

The Role of Universities in Sustainable Economic Development
In Pivotal: the Social Responsibility of Universities & Universities
Community Direction

إعداد/ أ.م.د. ضحى عادل محمود

اختصاص علم النفس التربوي

قسم رياض الأطفال / كلية التربية للبنات / جامعة بغداد

Prepared by: Dr. Zoha Adel Mahmoud

Specialization of Educational Psychology

Department of Kindergarten , College of Education for Girls ,
University of Baghdad

الملخص:

يُعد التعليم الجامعي ثروة كبيرة للشعوب ، فهو يحرك عملية التنمية لأن المؤسسة التعليمية هي من أرفع المؤسسات التي تقع على عاتقها مهمة توفير ما يحتاجه المجتمع من عمليات التنمية فيه من متخصصين وبمختلف المجالات، إضافة إلى أنها تشكل المراكز الأساسية للبحوث العلمية والتطبيقية التي تضمن التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وهي تثري صناع القرار بالخبرات والمهارات وبالتالي تتحكم بالأداء السياسي.

ولا يمكن للجامعة في أي مجتمع أن تؤدي دورها الكامل في التغيير الاجتماعي بدون تحقيق تفاعل بين الفرد من ناحية، والبيئة الاجتماعية من ناحية أخرى، فعلاقة الجامعة بالتغيير الاجتماعي متلازمة ومترابطة ، فهي تقوي المهارات ، وتثري روح الابتكار لدى الفرد، ورفع مستوى الرقي الاجتماعي . فهي تساعد على تحسين أوضاع الطبقات الفقيرة من السكان، وتيسر فرص العمل للأفراد التي يفرضها المجتمع كونها تلبي حاجة الفرد والمجتمع من مهن مختلفة مما يتيح فرصة للإنتاج وبالتالي يترك أثراً إيجابياً على المستوى المعيشي وصولاً لتحقيق رفاهية الفرد والمواطن .

فكثير من الدول المتقدمة أولت التعليم العالي جل اهتمامها فانعكس ذلك على تقدمها مثل ألمانيا التي اهتمت به حتى أصبح أحد الأسباب الرئيسة التي قادت إلى نهوض ألمانيا من أنقاض الحرب العالمية الثانية وكذلك دولة ماليزيا التي انتقلت من عداد الدول النامية إلى عداد الدول العالم الثاني بمجرد تغيير خطة القبول في الكليات والمعاهد التابعة للجامعات وفي عام ٢٠٢٠ ستكون ماليزيا في عداد الدول المتقدمة. ففي هذه الدول ينظر إلى التعليم العالي والمهني

والتدريب كجزء أساس مكمّل للحياة، بل ينظر إليه باعتباره وسيلة رئيسة لتحسين المجتمع ورفع مستواه.

وإذا ما أردنا استشراف أبعاد التعليم في القرن الحادي والعشرين، فإنه يمكن القول بأن أحد أعمدة التعليم هو التعلم من أجل العمل، والذي يتضمن عادة حيازة المهارات وربط المعرفة بالممارسة، باعتبار ذلك جزءاً أساسياً من تدريب وتأهيل الفرد للحياة العملية، ومن هنا فإن مثل هذه التوجهات الجديدة في ربط الإعداد التعليمي بالعمل قد فرضها سوق العمل والحياة العملية بأشكالها الجديدة، فالمنشآت الإنتاجية والخدمية، وخاصة في البلدان المتقدمة، بدأت تفترض في الخريجين الذين يمكن توظيفهم واستيعابهم إمكانية المساهمة في تطوير القدرة التنافسية، وفي تقديم الابتكارات والإبداعات لتحقيق الميزة التنافسية للمنشأة، وتحسين الإنتاج والإنتاجية القائمة أساساً

على الحيازة والاستخدام التطبيقي للمعرفة. ويكشف جاميردينغر Gamedinger أن التقنية الجديدة لا تعجل بالإمكانات من أجل السياسات الاقتصادية الصحيحة والتجارة العالمية المتزايدة، وهذا يتطلب استراتيجيات لتطوير العمل المتعلق بتطوير أداء الإنسان.

ومن أجل مواجهة حالة البطالة المزمنة عالمياً، فإن سياسات التعليم تتجه نحو ما يسمى بالتحويل العكسي حيث إن الكثير من خريجي التخصصات الأدبية يختارون التعليم المهني والفني في الكليات التقنية والمجتمعية. إن البطالة في الوطن العربي تحمل خصائص معينة لا بد من أخذها في الحسبان حين وضع الحلول المتاحة لها، وأهم هذه الخصائص:

١. البطالة ظاهرة شبابية.
 ٢. ضعف الخبرة المهنية المتوفرة لدى العاطلين عن العمل.
 ٣. غياب التخطيط الموجه لسوق العمل.
 ٤. الهوة الكبيرة بين مخرجات التعليم العالي للشباب وبين متطلبات سوق العمل.
- وأهم التوصيات المهمة التي تهدف إلى ترصين دور الجامعات في العراق هي:**

١- تشغيل الأيدي العاملة من خريجي المعاهد التقنية والفنية في المجال الصناعي من أجل تعزيزها والقضاء على البطالة وزيادة العملة الصعبة كونهم فئة مهمة من فئات المجتمع العراقي الذي يسهم بشكل فاعل في نهضة البلاد.

٢- ربط وزارتي الصناعة والتجارة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بحيث تدار من قبل وزير التعليم وحده كون الوزارة حريصة على أموال الشعب العراقي وتسهم في تطوير القطاعين الصناعي والتجاري بمساعدة أساتذة وطلبة الجامعة مع القضاء على بطالة الشباب في الجامعات وخصوصاً الطلبة الأوائل.

٣- ضرورة المواءمة بين حاجات السوق ومخرجات التعليم للحد من البطالة، بالإضافة إلى إن التعليم المهني أصبح ضرورة ملحة في هذه المرحلة لمواكبة الحاجات الحياتية في المجتمع بعيداً عن النظرة السلبية لهذا التعليم.

٤-زيادة عدد الورش الفنية وتوفيرها بالإمكانات المادية من أجل إكساب الطالب الجامعي أقصى تعلم منشود.

٥-تعزيز دور التعليم العالي في بناء أوسع علاقة شراكة وتعاون مع مختلف المؤسسات المجتمعية الأخرى (القطاع العام والأهلي والخاص).

٦- إعادة خطة القبول في الجامعات وذلك بجعل عدد المقبولين في الكليات العلمية أكثر من عدد المقبولين في الكليات الإنسانية.

٧-استقطاب شركات استثمار أجنبية من أجل استثمار الموارد الطبيعية في العراق مثل الفوسفات والغاز الطبيعي والبتروول والصخر الزيتي واليورانيوم والسيلا والطاقة الحرارية الجوفية من أجل انتعاش الاقتصاد والتوجه نحو الاستهلاك المحلي.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية المستدامة

Abstract

institution is one of the highest institutions that have the task of providing the development needs of the community of specialists in various fields, in addition to being the centers of scientific research and applied to ensure economic and social progress It enriches decision makers with expertise and skills and thus controls political performance. In any society, the university can not play its full role in social change without interaction between the individual on the one hand and the social environment on the other, Social and interdependent Ah syndrome change, they strengthen the skills, and enrich the spirit of innovation of the individual, and raise the level of social progress. It helps to improve the conditions of the poor segments of the population and facilitates the employment opportunities of the individuals imposed by the society as they meet the needs of the individual and society of different professions, thus providing an opportunity for production and thus have a positive impact on the standard of living to achieve the well-being of the individual and the citizen. The interest reflected on the progress, such as Germany, which was interested in it became one of the main reasons that led to the rise of Germany from the ruins of the Second World War as well as the State of Malaysia, which moved from developing countries to the second world countries by changing the plan Colleges and

- .1 Unemployment is a youth phenomenon.
- .2 Weak professional experience available to the unemployed.
- .3 Lack of targeted planning for the labor market.
- .4 The large gap between the outputs of higher education for youth and the requirements of the labor market.

The most important recommendations aimed at enhancing the role of universities in Iraq are:

- ١ the operation of labor graduates of technical and technical institutes in the industrial field in order to promote them and eliminate unemployment and increase the hard currency as an important category of Iraqi society, which contributes actively to the renaissance of the country.

٢. Linking the Ministry of Industry and Commerce with the Ministry of Higher Education and Scientific Research to be managed by the Minister of Education alone. The Ministry is keen on the funds of the Iraqi people and contributes to the development of the industrial and commercial sectors with the help of professors and university students.

- ٣ the need to match the needs of the market and education outputs to reduce unemployment, in addition to the vocational education has become an urgent need at this stage to keep pace with the needs of life in society away from the negative view of this education.

- ٤ Increasing the number of technical workshops and providing them with the means of material in order to provide the university student maximum desired learning.

٥. Enhancing the role of higher education in building a broader partnership and cooperation with various other community institutions (public, private and private sector).

- ٦ Re-admission plan in universities by making the number of admissions in scientific colleges more than the number of admissions in the humanitarian colleges.

- ٧ Attracting foreign investment companies to invest natural resources in Iraq such as phosphate, natural gas, oil, oil shale, uranium, silica and geothermal energy for the recovery of the economy and the trend towards domestic consumption.

Keywords: sustainable economic development

أهمية البحث والحاجة إليه:

أبرزت التطورات في مفهوم المسؤولية الاجتماعية أن السلوك الحضاري الذي مارسه الأفراد والجماعات والمؤسسات قد أظهر الدور الكبير الذي يمكن أن يناط بها للإسهام في عملية التنمية ، وهو ما أثبتته النجاحات التي حققتها الاقتصاديات المتقدمة عالمياً وتبتهت إلى ضرورة توسيع نشاطاتها لتشمل ما هو أكثر من النشاطات الإنتاجية ، وأولت هموم المجتمع والبيئة اهتماماً كافياً أخذته بعين الاعتبار التنمية المستدامة بمكوناتها الثلاثة وهي النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة . فمفهوم المسؤولية الاجتماعية هي وليدة لمتطلبات التنمية المستدامة والشراكة في التنمية الاقتصادية بين الدولة والقطاع الخاص لبناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة بهدف إيجاد برامج اجتماعية واقتصادية وثقافية مستدامة مستقاة من الاحتياجات والأولويات الوطنية ودعمها وهذا المفهوم يقوم على الاستثمار في الموارد البشرية وخلق فرص عمل وتوفير بيئة عمل صحية وآمنة جنباً إلى جنب مع حل المشكلات الاجتماعية والبيئية وتعزيز التنمية المستدامة ، من هنا تكمن أهمية تبني و تطوير برامج المسؤولية الاجتماعية وفقاً لظروف مجتمعاتنا واحتياجاتها التنموية (أبو غزالة ٢٠١١ : ٣٧)

إذ إن معالجة البطالة تتطلب حلول استثنائية، خاصة وإن نسبة خريجي الكليات مرتفعة، والتي تتطلب أولاً وقف آليات توليدها، وهذا يحتاج إلى الشروع بإصلاحات إقتصادية تطل كل مفاصل الحياة الإقتصادية وخلق فرص عمل يتم توليدها في القطاع الخاص وعدم الإعتداد على القطاع العام الذي يستوعب ثلث القوى العاملة ، مما يوضح مدى الترهل في هذا القطاع. كما يتطلب الأمر تشجيع عمليات تنظيم السكان وتحديد النسل من خلال برامج توعية لاتتوقف عند حدود الإعلام، بل لابد وإن تصل إلى المدارس والجامعات، وأن تضطلع مؤسسات المجتمع بدور مهم ورئيس، إذ إن معدلات النمو السكاني في العراق من أعلى المعدلات في العالم، كذلك معدلات الخصوبة. كما يحتاج الأمر إلى إعادة النظر بالنظام التعليمي بشكل يجعل سوق العمل يستوعب الخريجين هذا من جهة، بالإضافة إلى دور برنامج القروض الصغيرة الذي تديره وزارة العمل والشؤون الإجتماعية دور كبير في تشغيل أعداد كبيرة من الخريجين من جهة أخرى، إلا إن هذا البرنامج يفتقر إلى الشفافية وإلى متابعة التنفيذ (التقرير الاستراتيجي، ٢٠٠٩ : ١٦).

ويقدر المعدل العام للبطالة في العالم العربي بنحو ١٤ % (حسب بيانات (٢٠٠٦)،^أ وقد وصفته منظمة العمل العربية في تقارير سابقة بأنه الأسوأ بين جميع مناطق العالم بما في ذلك أفريقيا جنوب الصحراء، وكانت الغالبية للشباب المتعلم، بما يعنى وجود ما يزيد عن ١٧ مليون عاطل عن العمل في جميع البلدان العربية على أقل تقدير. وتشير إحصاءات البنك الدولي والمنظمة العربية إلى ضرورة توفير فرص عمل من 80 إلى 100 مليون فرصة، حتى العام 2025، ويعنى ذلك وجوب استحداث ٦ ملايين وظيفة جديدة سنوياً إذا أردنا لمعدلات البطالة ألا تتفاقم، فيما كان يوفر العالم العربي قبل ذلك من مليونين إلى 3 ملايين فرصة عمل سنوياً. وهو ما

يُشكّل عبئاً كبيراً على الحكومات في العالم العربي، حيث أن المنطقة تبقى ذات المعدلات الأعلى في البطالة بين الشباب، إذ تمثل ٢٥%^{١١} كما تثير مشكلة المتعطلين عن العمل من خريجي الجامعات والمعاهد الفنية العليا تحدياً خاصاً ومعدل البطالة بينهم يقدر بنحو ٢٦.٨% في المغرب و ١٩.٣% في الجزائر و ١٧.٧% في الأردن. وإن معدل النمو للإناث في سوق العمل يتجاوز ٤% سنوياً وذلك لإقبالهن على التعليم وزيادة استعدادهن للعمل قدرة وبحثاً عنه وما يتولد عليه من زيادة مشاركتهن في النشاط الاقتصادي. وخلال الفترة الماضية زادت معدلات مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي من ٢٢% إلى ٢٦.٦%. ومع ذلك تبقى معدلات المساهمة هذه من أدنى المعدلات في المنطقة مقارنة بمناطق العالم الأخرى. وتعد معدلات البطالة بين الإناث هي الأعلى مقارنة بالذكور إذ بلغت عام ٢٠٠٦ أربعة أضعاف نصيب الذكور في مصر، وثلاثة أضعاف في سوريا، وضعفين في الأردن. لكن تكاد المعدلات أن تتساوى في حالات البحرين والجزائر وتونس والمغرب والعراق (الاسرج، ٢٠١١: ٤).

منهجية العلمية المستعملة في البحث:

اعتمدنا في الجانب النظري من البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي، حيث تمت الاستعانة بالادبيات والدراسات السابقة من أجل التعرض للمفاهيم النظرية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية المستدامة.

بعض المفاهيم الاقتصادية:

١- مفهوم سوق العمل:

هو دائرة للتبادل الاقتصادي يبحث فيها الأفراد الراغبين في العمل عن الوظائف ويبحث فيها أصحاب الأعمال عن الأفراد المؤهلين الذين يمكنهم شغل الوظائف الشاغرة. ويطلق على سوق العمل الذي يزيد فيه عدد الوظائف المتاحة عن عدد الراغبين في العمل مصطلح "سوق العمل المحكم" - Tight labour Market - كما يطلق على سوق العمل الذي يزيد فيه عدد الباحثين عن عمل عن عدد الوظائف المتاحة مصطلح "سوق العمل الرائد" - Slack Labour Market. (المؤسسة المصرية للأوربية للتدريب، ٢٠٠٩: ١)

٢- مفهوم أصحاب المصلحة:

هم الأفراد أو المجموعات أو المنظمات التي لها اهتمام بأداء ونجاح المنظمة مثل الزبائن أو المالكين أو العاملين في المنظمة أو الموردين أو الدائنين أو الاتحادات أو الشركات أو المجتمع، و يعرف أيضاً صاحب المصلحة بأنه كل فرد أو جماعة يؤثر أو يتأثر بتحقيق المنظمة لأهدافها أو هو أي شخص أو جماعة أو منظمة يمكن أن تؤثر في الموارد والخدمات أو تتأثر بأنشطة هذه الخدمات أو له مصلحة فيها أو يتوقع منها شيء ما.

وفي هذا السياق فقد جرى التمييز بين فئتين من أصحاب المصلحة:

- الذين لهم رأسمال مستثمر في المنظمة.
- الذين لهم استثمار لا يأخذ شكل رأسمال بل اهتمام ومصلحة في المنظمة.

و بالتالي فإنه على منظمات الأعمال تشخيص كل صاحب مصلحة من ذوي العلاقة وتوضيح وتحديد الكيفية التي يتم التعامل من خلالها معهم (الخبرو، د_ت: ١١-١٢)

المسؤولية الاجتماعية تجاه أهم أصحاب المصلحة في منظمات الأعمال:

يجب أن تلتزم منظمات الأعمال بممارسة عدد من المسؤوليات الاجتماعية تجاه كل أصحاب المصلحة، خصوصاً الذين تربطهم بها مصالح مباشرة و يؤثرون و يتأثرون بنشاطاتها، فيما يلي نذكر بعض الأبعاد التي يجب أن تشملها الممارسات المسؤولة لمنظمات الأعمال.

➤ **المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي:** والتي تشمل: المساهمة في دعم البنية التحتية، إنشاء الجسور و الحدائق، المساهمة في الحد من مشكلة البطالة، دعم بعض الأنشطة مثل الأندية الرياضية و الترفيهية، احترام العادات و التقاليد، دعم مؤسسات المجتمع المدني، تقديم العون لذوي الاحتياجات الخاصة، الدعم المتواصل للمراكز الصحية و العلمية، رعاية الأعمال الخيرية.

➤ **المسؤولية الاجتماعية تجاه الزبائن:** تتمثل في تقديم المنتجات بأسعار و نوعيات مناسبة، الإعلان الصادق، و تقديم منتجات صديقة و آمنة، تقديم إرشادات واضحة بشأن المنتج و استخداماته، التزام المنظمات بمعالجة الأضرار التي تحدث بعد البيع، و الالتزام بالتطوير المستمر للمنتجات، و الالتزام بعدم خرق قاعد العمل مثل الاحتكار.

➤ **المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة:** حماية البيئة من الأضرار الناتجة عن نشاط المنظمة، المساهمة في حملات حماية البيئة و الحفاظ على الموارد الطبيعية، تبني سياسة بيئية رشيدة.

➤ **المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين:** تعظيم قيمة السهم و تحقيق أقصى ربح ممكن، حماية أصول المنظمة، الحق في الحصول على المعلومات الكافية عن أداء المنظمة، التعامل العادل مع المساهمين من دون أي تمييز، إشراك المساهمين في القرارات الهامة للمنظمة.

➤ **المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين:** و تتضمن احترام قوانين العمل، و ضمان حق العامل في التدريب و التكوين المستمر، و حقوقه النقابية، و إشراكه في اتخاذ القرارات، تحقيق الأمن الوظيفي و الأمن من حوادث العمل (الحوري و آخرون، د_ت: ٧).

٣- مفهوم البطالة: عرفت العكيلي (٢٠٠٨) : " وجود جزء من العمال و الراغبين في العمل دون عمل، أي بقاؤهم خارج قوة العمل الفاعلة عاطلين عن العمل " (العكيلي، ٢٠٠٨: ٢٢).

البطالة عند المدارس الاقتصادية :-

١- البطالة عند المدرسة التقليدية (الكلاسيك) :-

كان الاقتصاديون الكلاسيك يعتقدون في أن البطالة حالة و ضعية مؤقتة ليس لها صفة الدوام . أي أنها خلل مؤقت سرعان ما تستطيع قوى التوازن التغلب عليها وإعادة الاقتصاد الوطني إلى

حالة العمالة وكانوا يبنون هذه الفكرة على أن منشأ البطالة يرجع إلى زيادة النفقات التي تسببها زيادة الأجور . فإذا ما قبل العمال أجوراً أقل ، أمكن توظيفهم من جهة ، وأمكن تخفيض النفقة ثم السعر مما يساعد على بيع المنتجات من الجهة الأخرى وبالتالي يعود مستوى الإنتاج إلى ما كان عليه وتنتفي البطالة .

٢-البطالة عند المدرسة الحديثة (كينز) :-

أشار التحليل الكينزي إلى ان البطالة صفة ملازمة للتقلبات الاقتصادية ، وخصوصاً في مرحلة الكساد التي قد تمتد لفترات طويلة ، ان لم تتدخل الدولة لرفع مستوى الطلب الكلي .وبيعني كينز فكرة استمرار البطالة لفترة طويلة على أساس ان بطالة جزء من عوامل الإنتاج يعني انخفاض الطلب الكلي ، نظراً لان عوائد هذا الجزء المعطل من عوامل الإنتاج ستؤدي إلى خفض الدخل الكلي عن ذي قبل .ز وهبوط الدخل أي هبوط الطلب وما يطلق عليها كينز الطلب الفعال . وعلى هذا لا بد من زيادة الطلب الفعال ، فالإنتاج والتوظيف (الحسن، ٢٠٠٨: ٢٢٠) .

٣-نظرية تقسيم العمل:يعنى بمفهوم تقسيم العمل تجزئة العملية الانتاجية او الوظيفة الى عدد من الاجراءات(او المهام او المراحل) بحيث يتولى كل جزء منها شخص مستقل او مجموعة من الاشخاص. وكان الاقتصادي الاسكتلندي(ادم سميث)اول من اعطى اهمية كبيرة لتقسيم العمل في التحليل الاقتصادي في القرن الثامن عشر.لما يؤدي اليه من التقدم الاقتصادي بما يهيئه من وسائل اكثر كفاءة واقل تكلفة في انتاج السلع ، كما يؤدي الى زيادة مهارة العامل وتوفير الوقت واستخدام الالات(الخالدي، ٢٠١١: ١٥٦) .

٤-نظرية الدوام المرن:تعود فكرة الدوام المرن الى(كرستيل كاميرير) ١٩٦٧ الالمانية التي تعمل في مجال الاستشارات الادارية .وتنص فكرة الدوام المرن على توزيع دوام الموظفين على فترتين تشتركان في وقت واحد هو الوقت المركزي بحيث لا يحضر الجميع الى مكان العمل في وقت واحد او ينصرفون معاً، بل يحضر البعض ويتأخر حضور الباقين ساعتين او ثلاث، وفق ما تراه الادارة مناسباً،ويغادر المبكرون مكان العمل عند نهاية الدوام، بحيث تعطى للموظفين حرية اختيار مواعيد الوصول الى مكان العمل ومواعيد انصرافهم منه.(الخالدي، ٢٠١١: ٤٦٣) .

٥-نظرية الهندرة (اعادة هندسة العمليات): اطلق الكاتبان الامريكيان(مايكل هامر وجيمس شامبي) لفظ الهندرة التي تعني اعادة الهندسة و البدء من جديد، اي من نقطة الصفر وليس اصلاح وترميم الوضع القائم او اجراء تغييرات تجميلية تترك البنى الاساسية كما كانت عليه، والتخلي التام عن اجراءات العمل القديمة الراسخة والتفكير بصورة جديدة ومختلفة في كيفية تصنيع المنتجات او تقديم الخدمات لتحقيق رغبات العملاء بهدف تحقيق طفرات كبيرة في الاداء(الخالدي، ٢٠١١: ٥١٤) .

أثر البطالة على الفرد:

١ - الجانب النفسي :

لا يوجد شيء أثقل على الفرد من الشعور بالحاجة المادية والمعونة من الآخرين خاصة عندما يكون الفرد مسؤولاً عن أسرة وعليه تأمين حاجاتها .

وتؤكد الاحصاءات أنَّ هناك عشرات الملايين من العاطلين عن العمل في كل أنحاء العالم من جيل الشباب، وبالتالي يعانون من الفقر والحاجة والحرمان، وتخلف أوضاعهم الصحية، أو تأخرهم عن الزواج، وإنشاء الأسرة، أو عجزهم عن تحمل مسؤولية أسرهم. كما تفيد الاحصاءات العلمية أنَّ للبطالة آثارها السيئة على الصحة النفسية، كما لها آثارها على الصحة الجسدية. إنَّ نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل يفتقدون تقدير الذات، ويشعرون بالفشل، وأنهم أقل من غيرهم، كما وجد أن نسبة منهم يسيطر عليهم الملل، وأنَّ يقظتهم العقلية والجسمية منخفضة كما وجد أن القلق والكآبة وعدم الاستقرار يزداد بين العاطلين، بل ويمتد هذا التأثير النفسي على حالة الزوجات، وأنَّ هذه الحالات النفسية تنعكس سلبياً على العلاقة بالزوجة والأبناء، وتزيد المشاكل العائلية. وعند الأشخاص الذين يفتقدون الوازع الديني، يقدم البعض منهم على شرب الخمر و تعاطي المخدرات، بل ووجد أن ٦٩% ممن يقدمون على الانتحار، هم من العاطلين عن العمل. و نتيجة للتوتر النفسي، تزداد نسبة الجريمة، كالقتل والاعتداء، بين هؤلاء العاطلين كما إن العاطلون عن العمل يتسمون بعد السعادة وعدم الرضا والشعور بالعجز كما إن معاناتهم تزداد بسبب الضيق المالي الناتج عن البطالة.

٢- الجانب الأمني والسياسي :

إن الفئات العاطلة التي لم تعد تؤمن بالعود والآمال المعطاة لها تبدأ بالتمرد على المجتمع، ولا يمكن لومها، و لا يعني ذلك تشجيعها على التمرد على الوطن وأمنه ، بل لابد من محاولة لتفهم موقف الآخرين ومحاولة نشر العدالة السياسية والاجتماعية ومحاولة الاستماع للطرف الاخر وابداء رايه في المطالبة بحقه.

كما أنه لابد تلزم الأطراف المعنية متمثلة بالحكومة باحترام هذه الحقوق ،لأن المواطن في نهاية المطاف لا يطالب إلا بحق العيش الكريم والحفاظ على كرامته وإنسانيته في وطنه. تشير الدراسات أن هناك علاقة بين الجريمة والبطالة ،لأنه كلما زادت البطالة زادت الجريمة ، وترى هذه الدراسات أن السرقة هي أول أسباب البطالة ،وكما ازدادت البطالة زادت جرائم (القتل- الاغتصاب- الإيذاء) (الحسن،٢٠٠٨: ٢٢١).

٣- الجانب الاقتصادي :

إحدى نتائج ظاهرة البطالة زيادة حجم الفقر، الذي يعتبر - أيضاً - من العوامل المشجعة على الهجرة، لان البلدان المصدرة للمهاجرين، والتي تشهد - غالباً - افتقاراً إلى عمليات التنمية، وقلة فرص العمل، وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة، وما يقابله من ارتفاع مستوى المعيشة، والحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلية للمهاجرين.

٤- الآثار الاجتماعية

*الجريمة والانحراف:

*-التطرف والعنف:

*التسول:

* تعاطي المخدرات:

*الشعور بعدم الانتماء ضعف الانتماء.

*الهجرة:

*-التفكك الأسري: (العكيلي، ٢٠٠٨: ٢٢).

١. الدراسات السابقة:

لغرض استكمال الجانب النظري للدراسة، لا بد من استعراض بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع، للاستفادة منها في الدراسة الحالية، وهي:

١-دراسة زغب (2011) بعنوان دور القطاع الخاص الفلسطيني في تعزيز مبادرات المسؤولية المجتمعية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم المسؤولية المجتمعية واستعراض أشكال المسؤولية المجتمعية وأساليبها في الشركات الفلسطينية، ومناقشة تجارب بعض الرياديين في مجال المسؤولية المجتمعية.

وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود تعريف متفق عليه للمسؤولية المجتمعية للشركات في فلسطين، بالإضافة إلى الغموض وعدم الدراية الكافية من جانب كل من الأفراد والشركات والمجتمع المحلي ككل بمفهوم المسؤولية المجتمعية للشركات وأبعادها ومدى تطورها. (زغب، ٢٠١١: ١٧).

٢-دراسة السحبياني (2009) بعنوان المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية: حالة تطبيقية المملكة العربية السعودية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تبني الشركات في المملكة العربية السعودية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، والتعرف على دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في محاربة الفقر وتحقيق التنمية في المجتمع السعودي.

وتوصلت الدراسة أن محفزات السوق للمسؤولية الاجتماعية للشركات ضعيفة في المملكة العربية السعودية، ووجود غياب واضح لآليات واستراتيجيات المسؤولية الاجتماعية داخل غالبية الشركات، بالإضافة إلى ضعف الاهتمام الحكومي والشعبي بقضايا البيئة. (السحبياني، ٢٠٠٩: ٩).

٣-دراسة الطاهر (2007) بعنوان المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الالتزام بالمسؤولية البيئية والاجتماعية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها التي أشارت إلى أن الأبعاد البيئية والاجتماعية أصبحت مفروضة على المؤسسات الاقتصادية وباتت مؤشراً هاماً في تنافسيتها ومتغيراً هاماً من متغيرات التنمية الاقتصادية. (الطاهر، ٢٠٠٧: ٢٨).

المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في العراق:

أ- مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة

يختلف تعريف ومفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى وفقاً لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية مثل: طبيعة مكونات وعوامل الإنتاج، ونوعية الصناعات الحرفية التقليدية القائمة قبل الصناعة الحديثة، والكثافة السكانية، ومدى توفر القوى العاملة ودرجة تأهيلها، والمستوى العام للأجور والدخل، وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح وطبيعة الصناعات القائمة فيها. كما يختلف التعريف وفقاً للهدف منه، وهل هو للأغراض الإحصائية أم للأغراض التمويلية أو لأية أغراض أخرى.

وصفوة القول، أن الدول الصناعية والنامية تختلفان في تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة مما يجعل من الصعوبة إجراء المقارنة بينهما، فالمشاريع التي تعتبر متوسطة في الدول النامية تعد صغيرة في الدول الصناعية، كما أن المشاريع الكبيرة في الدول النامية تعد متوسطة في الدول الصناعية.

وفي سبيل مواجهة الصعوبات في المقارنة درجت العديد من الدول المتقدمة والنامية على تبني تعريف منظمة العمل الدولية والتي تعرف المشاريع الصغيرة بأنها المشاريع التي يعمل بها أقل من ١٠ عمال والمشاريع المتوسطة التي يعمل بها ما بين ١٠ إلى ٩٩ عاملاً، وما يزيد عن ٩٩ تعد مشاريع كبيرة. (شريف، ٢٠١٠: ١١).

ب- أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة

أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستطيع أن تساهم في الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي، وتساهم في توفير مناصب عمل جديدة، وإعادة إدماج العمل المسرحين من القطاع العام. وقد تثبتت أهمية هذه المؤسسات اقتصادياً واجتماعياً من خلال قدرتها على توزيع النشاط الاقتصادي خاصة في الخدمات والصناعات التحويلية، واتضح نتائجها في الدول المتقدمة. (علي وآخرون، ٢٠١٠: ٥٦).

وترجع أهمية مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأسباب التالية:

- تعتمد المشاريع الصغيرة والمتوسطة على العمالة المكثفة، وتميل إلى توزيع الدخل بصورة أكثر عدالة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، فهي تلعب دوراً مهماً في خلق فرص الاستخدام بما يخفف من حدة الفقر إذ أنها كثيراً ما توفر فرص عمل مقابل أجور معقولة للعمال من الأسر الفقيرة والنساء اللاتي يفتقرن إلى المصادر البديلة للدخل.

وتأتي الضمانات في مقدمة الأولويات الائتمانية لمؤسسات التمويل في الدول العربية عند منحها التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد أثبتت دراسة ميدانية في مصر أن

الصندوق الاجتماعي للتنمية والبنوك يعتمدان في تحديد القدرة الائتمانية للمشروع على مجموعة من العناصر الائتمانية تأتي في مقدمتها الضمانات بنسبة ٩٢٪، فالمقدرة على السداد بنسبة ٤٪، فطبيعة المشروع بنسبة ٢٪، فالمركز المالي بنسبة ١.٥٪ فالشخصية أو السمعة بنسبة ٠.٥٪ⁱⁱⁱ.

ويشار إلى أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الدول المتقدمة يشارك بما نسبته (٧٠-٨٠٪) من الناتج الإجمالي، وهذه المؤشرات تتطلب ضرورة إعطاء هذا القطاع في الدول العربية أهمية كبرى ليكون محركاً لقوى الاقتصاد وتوظيف العدد الأكبر من المواطنين. وتشير بعض الحقائق إلى أن: (سلامه، ٢٠٠٩: ١٠).

- الولايات المتحدة الأمريكية اعتمدت خطة قصيرة الأمد في الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٨ لحل مشكلة البطالة بالتركيز على توفير ودعم المشروعات الصغيرة (الصناعات الصغيرة والمتوسطة)، فكان من نتيجة ذلك توفير أكثر من ١٥ مليون فرصة عمل في تلك الفترة، مما خفف من حدة البطالة وآثارها السيئة، وأصبحت تلك المشاريع الصغيرة القائمة اليوم تستوعب أكثر من ١٠٪ من قوة العمل الأمريكية. (دوابه، ٢٠٠٦: ٢٠).

- مشاريع كل من الصناعات الصغيرة والمتوسطة حالياً بدول الاتحاد الأوروبي مجتمعة تشكل حوالي أكثر من ٧٥٪ من كعكة سوق العمل.

- لمعالجة مشكلة البطالة بحلول ابتكارية توجهت كل من اليابان والصين وإيطاليا منذ فترة ليست بالطويلة صوب المشروعات الفردية الصغيرة (١-٥ أفراد) والمتوسطة (٥-٥٠ فرداً)، ذات المنتجات المطلوبة والبسيطة والغير معقدة تكنولوجياً والتي لا تحتاج لرؤوس أموال كبيرة أو ضخمة، ولا تحتاج لنظام إداري ومحاسبي كبير أو معقد ويمكن تأسيسها برأس مال قليل، مثل: صناعات الملابس والأثاث والمنتجات الجلدية والسجاد والنجف وقطع الغيار وكاميرات التصوير البسيطة، والنظارات وأدوات التجميل ولعب الأطفال. وبالطبع يدعم ذلك حزمة من القوانين والحماية والتسهيلات، البنكية والإدارية والضرائبية، كل ذلك أدى إلى بناء نهضة اقتصادية لهذه البلدان وهو ما نراه اليوم، وهو أيضاً الأمر الذي لا يصدق حينما نقول أن الصناعات الصغيرة اليابانية أصبحت تستوعب الآن حوالي ٨٤٪ من مجمل العمالة الصناعية وهي تساهم بحوالي ٥٢٪ من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي الياباني كما أصبح في إيطاليا أكثر من ٢ مليون و ٣٠٠ ألف مشروع فردي صغير (التقرير العربي، ٢٠٠٨: ٤٤).

دولة الصين كنموذج للتنمية الاقتصادية المستدامة :

(1) سياسات التشغيل في الصين: وتشمل المحاور التالية :

◀ فتح قنوات التوظيف والعمل على إيجاد فرص عمل من خلال الإهتمام بالطلب المحلي و الحفاظ على معدل النمو الاقتصادي و تعديل الهيكل الاقتصادي.

◀ الاستفادة من إعادة الهيكلة الصناعية وتطوير القطاعات الخدماتية، خاصة خدمة تطوير المجتمع وتنمية قطاع السياحة و التجارة لإيجاد فرص عمل.

◀ تشجيع المؤسسات الخاصة والعمل الحر والمؤسسات الأجنبية المستثمرة و أسهم الشركات المحدودة التي يمكن أن توفر حجم كبير من الوظائف، إضافة لتعديل هيكل المؤسسات و تشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة*.

◀ تشجيع الموظفين المسرحين من خلال إيجاد أشكال مرنة من العمل للعاطلين مثل: الدوام الجزئي، الدوام المؤقت و الأعمال الموسمية.(Yutong,2008: 10).

2) إستراتيجية التوظيف في الصين خلال عامي ٢٠١١-٢٠٢٠ :

يشهد إجمالي الناتج المحلي للصين نمواً مستمراً ما يعزز القوة الإقتصادية بشكل كبير و يسهم لحد كبير في تحقيق إستراتيجية تعديل الهيكل الإقتصادي، في ظل نظام ضمان إجتماعي أكثر قوة. حيث تتمثل إستراتيجية التوظيف في الصين خلال العشر سنوات القادمة في المحاور التالية:

◀ تحقيق نمو سنوي في الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من ٥% و تعزيز جودة و كفاءة النمو الإقتصادي.

◀ جعل عملية نقل فائض القوى العاملة من الأرياف مشروع أساسي لإستراتيجية التوظيف، من خلال نقل جزء من هذه العمالة إلى المدن نحو الصناعات غير الزراعية من ناحية، ومن ناحية أخرى نقل القوى العاملة في الريف للصناعات الريفية غير الزراعية لتسريع تدفق القوى العاملة.

◀ تسريع بناء نظام للضمان الإجتماعي في المناطق الريفية و إيجاد نظام ضمان إجتماعي موحد.

◀ تطوير و تحسين نوعية التعليم و خفض معدل المشاركة في القوة العاملة. (2001:23, Guoji)

٣- البرامج التأهيلية " التدريب على مهارات سوق العمل"

وهي مجموعة من البرامج المعنية بإعداد العناصر الشابة وتأهيلها للعمل وفق أسلوب عملي يأخذ في اعتباره أن التوظيف هو الهدف الأساسي من التأهيل وتشمل البرامج التأهيلية برامج في التنمية الإدارية والإدارة المكتبية والتسويق والمبيعات، والمحاسبة والإدارة المالية، وبعض البرامج الفنية في أساسيات الإلكترونيات وفن الدعاية والإعلان والتصميم الهندسي وصيانة الأجهزة، وبرامج الحاسب الآلي المتخصصة.

٤- الدبلومات المهنية المتخصصة

وهي مجموعة من الدبلومات المتخصصة في بعض المجالات التي يحتاجها سوق العمل بالقطاع الخاص ويتم اختيارها بهدف إعداد تأهيل كوادر عالية المستوى في التخصص والمستوى المهاري المتميز ، وقد تشمل هذه الدبلومات ٧ مجالات متخصصة مدة كل منها ٣٤ أسبوعاً في مجالات إدارة منشآت الأعمال، وإدارة الموارد البشرية، والتسويق التطبيقي، والسكرتير التنفيذي، وتطبيقات الحاسب الآلي ، وإدارة الشبكات، والإلكترونيات وصيانة الحاسب الآلي .

٥- التدريب الصيفي للطلبة

ويتم ذلك من خلال تقديم برامج صيفية لتدريب طلبة الجامعات والمدارس الثانوية خلال العطلة الصيفية بهدف استغلال أوقات فراغ هؤلاء الطلاب وتوجيه طاقاتهم نحو أنشطة تدريبية تكسبهم المهارات المناسبة، وتعرفهم ببيئة العمل في القطاع الخاص بما يهيئهم مستقبلاً لدخول سوق العمل، وتشمل مجالات التدريب جوانب في الإدارة والسكرتارية والحاسب الآلي والتدريب الفني، وقد تم انتقاؤها بما يتلاءم مع ميول واهتمامات الطلاب ويفيدهم في حياتهم العملية والمستقبلية.(يوسف، ٢٠١٥: ٣).

واهم التوصيات المهمة التي تهدف الى ترصين دور الجامعات في العراق هي:

- ١-تشغيل الأيدي العاملة من خريجي المعاهد التقنية والفنية في المجال الصناعي من اجل تعزيزها والقضاء على البطالة وزيادة العملة الصعبة كونهم فئة مهمة من فئات المجتمع العراقي الذي يسهم بشكل فاعل في نهضة البلاد.
- ٢-ربط وزارتي الصناعة والتجارة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بحيث تدار من قبل وزير التعليم وحده كون الوزارة حريصة على أموال الشعب العراقي وتسهم في تطوير القطاعين الصناعي والتجاري بمساعدة أساتذة وطلبة الجامعة مع القضاء على بطالة الشباب في الجامعات وخصوصا الطلبة الأوائل.
- ٣- ضرورة المواءمة بين حاجات السوق ومخرجات التعليم للحد من البطالة،بالإضافة إلى إن التعليم المهني أصبح ضرورة ملحة في هذه المرحلة لمواكبة الحاجات الحياتية في المجتمع بعيدا عن النظرة السلبية لهذا التعليم .
- ٤-زيادة عدد الورش الفنية وتوفيرها بالإمكانات المادية من اجل إكساب الطالب الجامعي أقصى تعلم منشود.
- ٥-تعزيز دور التعليم العالي في بناء أوسع علاقة شراكة وتعاون مع مختلف المؤسسات المجتمعية الأخرى(القطاع العام والأهلي والخاص).

٦- إعادة خطة القبول في الجامعات وذلك بجعل عدد المقبولين في الكليات العلمية أكثر من عدد المقبولين في الكليات الإنسانية.

٧- استقطاب شركات استثمار أجنبية من أجل استثمار الموارد الطبيعية في العراق مثل الفوسفات والغاز الطبيعي والبتروول والصخر الزيتي واليورانيوم والسيلا والطاقة الحرارية الجوفية من أجل انتعاش الاقتصاد والتوجه نحو الاستهلاك المحلي.

المصادر:

١- الأسرج ،حسين عبد المطلب(٢٠١١) ، "الاستثمارات العربية البينية وإشكالية البطالة في الدول العربية"، .

<http://www.swmsa.net/articles.php?action=show&id=1929>

٢- أبو غزالة ، محمد (٢٠١١) المسؤولية الاجتماعية سلوك حضاري إنساني ، بحث منشور مجلة رسالة المعلم ، المجلد ٤٩ ، العدد الثالث ، نيسان ، وزارة التربية والتعليم الأردنية

<http://www.moe.gov.jo/MenuDetails.aspx?MenuID=110>

30.3.2014

٣- التقرير الاستراتيجي الثاني (٢٠٠٩). (بابل:مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، حزيران .

٤- التقرير العربي الأول حول التشغيل والبطالة في الدول العربية(2008) (نحو سياسات وآليات فاعلة)، منظمة العمل العربية.

٥- الحسن ، أحسان محمد ، علم اجتماع العنف و الإرهاب ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٢٠ .

٦- الحوري، فاتح عبد القادر و ممدوح الزيادات و هایل عبابنة(د.ت)ز المسؤولية الاجتماعية، فلسطين..

٧- الخالدي،د.ابراهيم بدر شهاب.(٢٠١١): معجم الادارة،ط١،عمان، دار اسامه للنشر والتوزيع.

٨- الخيرو قتيبة صبحي أحمد(د.ت) ، علاقة إدارة المخاطر بأصحاب المصلحة في المنظمة، دراسة استطلاعية لأراء عينة من أصحاب المصلحة في فندق فلسطين مريديان، بحث مقدم إلى قسم إدارة الأعمال،كلية الإدارة و الاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد. بدون ذكر السنة ، صص:١١-١٢

٩- دوابة،أشرف محمد(٢٠٠٦). "إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، مجلة البحوث الإدارية، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير، القاهرة، العدد الرابع، (أكتوبر)،

١٠- زغب، أحمد، (٢٠١١)، دور القطاع الخاص الفلسطيني في تعزيز مبادرات المسؤولية المجتمعية، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر المسؤولية المجتمعية، جامعة القدس المفتوحة، نابلس، الذي عقد بتاريخ 26 سبتمبر 2011.

١١- السحبياني، صالح (٢٠٠٩). المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية: حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف، بيروت، الجمهورية اللبنانية، بتاريخ 23-25 مارس.

١٢- سلامه، جمال الدين (٢٠٠٩). "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بالجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة المدية (الجزائر)، العدد ٤١،

١٣- شريف، محمد، (٢٠١٠) "بطالة الشباب تسجل أرقاما قياسية في العالم"، منظمة العمل الدولية، .

١٤- الطاهر، خامرة، (2007) المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

١٥- العكيلي، وسن محسن حسن ، بطالة الشباب ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٠ .

١٦- علي، بوهنة ، بلحاج فراحي، (٢٠١٠) "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تدعيم قدراتها التنافسية"، الملتقى الوطني حول "إدارة الجودة الشاملة وتنمية أداء المؤسسة"، جامعة سعيدة- الجزائر، (١٣ و ١٤ ديسمبر).

١٧- المؤسسة المصرية الاوروبية للتدريب والتنمية (٢٠٠٩). الموقع

<http://www.eeotd.org/main.asp?id=17>

١٨- يوسف، محمد محمود. (٢٠١٥) (حوار حول البطالة وهجرة العقول) المدرس المساعد بكلية التخطيط العمراني والإقليمي - جامعة القاهرة موقع الشبكة العربية العالمية Mmyoussif@yahoo.com

19) Yutong LIU, Employment Situation and Employment Policies in China, Ministry of Labour and Social Security.2008(15).

20) Guoji Yan (Academy of Economic Research, the State Planning Commission, Beijing), WangYong Xi & LiuJia Qiang (Southwest University of Finance and Economics,

**Chengdu,Sichuan), 2001–2020:A Research on China’s
Employment Strategy, Economist Magazine, 04.2001.**

المجلد : ٢

العدد : ٢

لسنة : ٢٠١٨